وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة المســـــــتقبل
كلية القـــــانـــون
المرحلة الرابعة

العربون في القانون المدني العراقي

بحث مقدم إلى
جامعة المستقبل / كلية القانون , وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في القانون

اعداد الطالب
صالح علي صالح

اشراف
م. منى محمد كاظم

1446هـ 2025م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾

صدق الله العظيم

الاهداء

إلى من أُفضِّلها على نفسي، ولِمَ لا؛ فلقد ضحَّت من أجلي

ولم تدَّخر جُهدًا في سبيل إسعادي على الدَّوام

(أُمِّي الحبيبة).

نسير في دروب الحياة، ويبقى من يُسيطر على أذهاننا في كل مسلك نسلكه

صاحب الوجه الطيب، والأفعال الحسنة.

فلم يبخل عليَّ طيلة حياته

(والدي العزيز).

إلى أصدقائي، وجميع من وقفوا بجواري وساعدوني بكل ما يملكون، وفي أصعدة كثيرة

أُقدِّم لكم هذا البحث، وأتمنَّى أن يحوز على رضاكم.

الشكر

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الله تعالى الذي وفقني لإتمام هذا البحث، ثم إلى اسم المشرف، أستاذي الفاضل، على توجيهاته القيمة ودعمه المستمر طوال فترة إعداد البحث، كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة الكرام على جهودهم في تقييم البحث وتقديم الملاحظات القيمة ولا أنسى أن أشكر عائلتي وأصدقائي الذين كانوا مصدرًا دائما للدعم والتشجيع.

وأشكركم جميعًا على دعمكم وإلهامكم لي الذي كان له الأثر الكبير في إنجاز هذا العمل.

جدول المحتويات

المقدمة 2
أولًا: فكرة الموضوع 2
ثانيًا: أهمية البحث 2
ثالثًا: أسباب اختيار البحث 4
رابعًا: منهجية البحث 4
خامسًا: خطة البحث 5
الإطار المفاهيمي والقانوني للعربون 7
الفرع الأول: مفهوم العربون وطبيعته القانونية 7
اولا : مفهوم العربون 7
ثانياً: الطبيعة القانونية للعربون في القانون المدني العراقي 8
الفرع الثاني: أنواع العربون في القانون المدني العراقي 10
التطبيقات العملية والإشكاليات القانونية للعربون 15
الفرع الأول: التطبيقات القضائية للعربون في المحاكم العراقية 15
التفسير القضائي للعربون في المحاكم العراقية 16
الفرع الثاني: الإشكاليات القانونية 19
أهم النتائج والتوصيات 24
أهم النتائج 24
أهم التوصيات 25
المصادر 27

الخلاصة

يتناول هذا البحث موضوع "العربون" في القانون المدني العراقي، وهو مبلغ يُدفع عند إبرام العقد كدليل على الجدية. يتميز العربون في القانون العراقي بطبيعته القانونية المزدوجة، حيث يمكن أن يكون **عربونًا تأكيديًا** يُعتبر جزءًا من الثمن ويؤكد انعقاد العقد، أو **عربونًا جزائيًا** يمنح أحد الطرفين أو كليهما الحق في العدول عن العقد مقابل جزاء مالي متفق عليه. يستند الإطار القانوني للعربون في العراق بشكل أساسي إلى **المادة 159 من القانون المدني العراقي**، التي تتسم بالإيجاز والغموض في تنظيم أحكام العربون وأنواعه. يُعد **تحديد نوع العربون** (تأكيدي أم جزائي) التحدي الأكبر في التطبيق العملي، حيث يعتمد بشكل أساسي على **نية الأطراف المتعاقدة** التي يتم استخلاصها من صياغة العقد وظروف التعاقد، وهو ما قد يثير إشكاليات ونزاعات قضائية. تُظهر **التطبيقات القضائية** في المحاكم العراقية اتجاهًا نحو إعطاء الأولوية لصياغة العقد في تحديد نوع العربون، وفي حالة الغموض، يتم اللجوء إلى تفسير نية الأطراف، مع ميل إلى اعتبار العربون **تأكيديًا كأصل عام** ما لم يثبت العكس صراحة. تبرز **الإشكاليات القانونية** للعربون في القانون العراقي في **الغموض التشريعي** للنصوص المنظمة، **وصعوبة تحديد نية الأطراف**، و**احتمالية التفسيرات القضائية المتباينة**، مما يؤثر على اليقين القانوني واستقرار المعاملات. تكمن **أهمية البحث** في الحاجة إلى **توضيح الإطار القانوني للعربون** في القانون المدني العراقي، وتقديم معايير واضحة للتمييز بين أنواعه، بهدف تقليل النزاعات وتوفير قدر أكبر من اليقين القانوني للأطراف المتعاقدة، ودعم استقرار المعاملات في العراق. يستدعي ذلك **تطوير النصوص القانونية** وتوعية المتعاقدين والممارسين القانونيين بأهمية الصياغة الواضحة لبنود العربون في العقود.

المقدمة

المقدمة

أولًا: فكرة الموضوع

العربون مبلغ من النقود يدفعه احد المتعاقدين للآخر عند ابرام العقد وذلك للدلالة اما على ان العقد اصبح باتاً لا يجوز الرجوع فيه، واما على ان لكل منهما حق العدول عن العقد مقابل خسارة قيمة العربون. واكثر ما يحصل ذلك في عقد البيع وعقد الإيجار والعبرة في معرفة دلالة العربون بحقيقة ما اتجهت اليه ارادة العاقدين عند دفعة وعلى المحكمة ان تستخلص النية الحقيقة للعاقدين في هذا الشأن من ظروف التعاقد اذا لم تكن هذه النية واضحة في شروط العقد ولم تتفق القوانين في الدلالة التي تخلعها على العربون فبعضها يذهب الى ان العربون يفيد الاحتفاظ بالحق في العدول عن العقد وهذه هي القوانين اللاتينية القديمة .[1]

يعد العربون من الأدوات القانونية المهمة التي تُستخدم في المعاملات المدنية لضمان تنفيذ الالتزامات التعاقدية بين الأطراف. يعكس العربون مدى جدية المتعاقدين في الوفاء بالتزاماتهم، حيث يُقدم كضمان مالي يُدفع من قبل أحد الأطراف إلى الآخر كإثبات على العزم على إتمام العقد. في القانون المدني العراقي، ينظم العربون ضمن نصوص قانونية واضحة تحدد طبيعته، شروطه، وآثاره في حالات الإخلال بالعقد أو تنفيذه.

يأخذ العربون مكانة خاصة في التشريع العراقي، حيث يُنظَّم بموجب المادة (159) وما يليها من القانون المدني العراقي رقم 40 لسنة 1951. هذه النصوص توضح الأحكام المتعلقة بدفع العربون واسترداده، بالإضافة إلى آثاره في حال فسخ العقد أو تنفيذه. يُعتبر العربون أداة فعالة لتحقيق التوازن بين مصالح الأطراف المتعاقدة، حيث يضمن للمتعاقد الذي يدفع العربون استرداده في حالة عدم تنفيذ العقد، كما يضمن للمتعاقد الذي يستلم العربون تعويضًا عن الإخلال بالالتزامات.

ثانيًا: أهمية البحث

يهدف هذا البحث إلى تقديم دراسة مُعمقة وشاملة لمفهوم العربون في القانون المدني العراقي، مع تحليل طبيعته القانونية المتميزة، وشروط صحته اللازمة لإنتاج آثاره القانونية، والآثار المترتبة على دفعه في كل من حالتي الإخلال بالعقد وتنفيذه على الوجه الأكمل. بالإضافة إلى ذلك، سيتناول البحث استعراضًا للتطبيقات القضائية والفقهية ذات الصلة بموضوع العربون، وذلك بهدف

[1] أقلوشي, & فتيحة. (2009) .العربون (Doctoral dissertation, جامعة الجزائر1. كلية الحقوق

تسليط الضوء على كيفية تطبيق المحاكم العراقية لأحكام العربون في النزاعات العملية، وكيف يُفسر الفقهاء القانونيون هذه الأحكام في ضوء التطورات القانونية والمجتمعية. كما سيسعى البحث إلى تحديد أنواع العربون المختلفة التي يعترف بها القانون العراقي، وشروط التمييز بينها، مع بيان الأحكام القانونية الخاصة بكل نوع. وسيتطرق أيضًا إلى مقارنة بين نظام العربون في القانون المدني العراقي والنظم القانونية المقارنة، لاستخلاص أوجه التشابه والاختلاف، والوقوف على أفضل الممارسات في هذا المجال. من خلال هذا التحليل المتكامل، يطمح البحث إلى تقديم مرجعًا علميًا مُفيدًا للباحثين والممارسين القانونيين، وإثراء الفهم القانوني لموضوع العربون في القانون العراقي، بما يسهم في تعزيز الاستقرار والعدالة في المعاملات المدنية.

تتجلى هذه الأهمية على المستوى القانوني والأكاديمي

1. تطوير القانون المدني العراقي: يمثل هذا البحث مساهمة قيمة في تطوير الفقه القانوني المتعلق بالقانون المدني العراقي، وهو قانون أساسي ينظم جوانب واسعة من حياة المجتمع. من خلال تحليل نقاط القوة والضعف في الأحكام الحالية، يفتح البحث الباب أمام مقترحات لتحديث وتطوير هذا القانون ليواكب التطورات المعاصرة.

2. إثراء البحث العلمي القانوني في العراق: يشجع هذا البحث على إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث المتخصصة في مجالات القانون المدني والقانون التجاري في العراق، مما يساهم في بناء جيل جديد من الباحثين القانونيين المؤهلين والقادرين على خدمة المجتمع وتطوير النظام القانوني.

3. توفير مرجع أكاديمي للمهتمين: سيكون هذا البحث مرجعًا هامًا للطلاب والباحثين والأكاديميين والممارسين القانونيين المهتمين بالقانون المدني العراقي بشكل عام، وبموضوع العربون بشكل خاص. سيوفر لهم تحليلاً معمقًا وشاملاً للموضوع، مع الإشارة إلى المصادر والمراجع القانونية الهامة.

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يسعى إلى تحقيق وضوح قانوني حول موضوع العربون في القانون المدني العراقي، وهذا الوضوح له انعكاسات إيجابية واسعة النطاق، تمتد من تسهيل المعاملات اليومية وحماية حقوق الأفراد والشركات، وصولًا إلى دعم الاستقرار الاقتصادي وتطوير النظام القانوني في العراق.

ثالثًا: أسباب اختيار البحث

1. **الأهمية العملية المتزايدة للعربون في المعاملات :**العربون أداة قانونية شائعة الاستخدام في العراق في مختلف العقود، وفهم أحكامها بوضوح يسهل المعاملات ويقلل النزاعات بين الأفراد والشركات.
2. **الغموض التشريعي الحالي والحاجة إلى التوضيح :**النصوص القانونية العراقية المنظمة للعربون (خاصة المادة 159) موجزة وغير مفصلة، مما يسبب غموضًا في التطبيق العملي ويثير إشكاليات قانونية تستدعي الدراسة والتحليل.
3. **تأثير البحث على استقرار المعاملات وحماية الحقوق :**توضيح الإطار القانوني للعربون يساهم في تحقيق اليقين القانوني، وتقليل النزاعات القضائية، وحماية حقوق المتعاقدين بشكل عادل، مما يدعم استقرار المعاملات المدنية والتجارية في العراق.

رابعًا: منهجية البحث

1. **التحليل القانوني :**دراسة وتحليل النصوص القانونية ذات الصلة بموضوع العربون في القانون المدني العراقي، وعلى رأسها المادة (159) وما يليها، مع التركيز على ألفاظها، ومقاصدها، ونطاق تطبيقها.

2. **التحليل الفقهي :**استعراض وتحليل آراء الفقهاء القانونيين العراقيين حول تفسير أحكام العربون وأنواعه وآثاره، والرجوع إلى مؤلفاتهم وشروحاتهم القانونية.

3. **التحليل القضائي :**جمع وتحليل الأحكام والقرارات القضائية الصادرة عن المحاكم العراقية في قضايا تتعلق بالعربون، واستخلاص الاتجاهات القضائية والمعايير المعتمدة في تفسير وتطبيق أحكام العربون.

4. **التحليل المقارن :**إجراء مقارنة بين نظام العربون في القانون المدني العراقي وأنظمة قانونية مقارنة مختارة (مثل القانون المصري، القانون الفرنسي، وغيرها)، لتحديد أوجه التشابه والاختلاف، والاستفادة من الخبرات المقارنة.

5. **المنهج الوصفي :**وصف وتحليل الإشكاليات القانونية والتطبيقات العملية للعربون في القانون العراقي، وتوضيح أسبابها وآثارها.

خامسًا: خطة البحث

تتكون خطة البحث من مقدمة ومبحثين وخاتمة وقائمة بالمصادر والمراجع. في المقدمة، سيتم عرض الإطار العام للبحث، وتحديد مشكلة البحث وأهميته وأهدافه ومصطلحاته الأساسية. أما المبحث الأول، فسوف يُخصص للإطار المفاهيمي والقانوني للعربون، حيث سيتناول الفرع الأول مفهوم العربون وطبيعته القانونية، من خلال تعريف العربون لغة واصطلاحًا، وتوضيح طبيعته القانونية في القانون المدني العراقي، ووظيفته في العقود. في حين سيتناول الفرع الثاني من المبحث الأول أنواع العربون في القانون المدني العراقي وتمييزها، وذلك من خلال استعراض أنواع العربون المعترف بها، وتحديد معايير التمييز بين العربون التأكيدي والجزائي، والشروط اللازمة لاعتبار العربون جزائيًا. أما المبحث الثاني، فسوف يتناول التطبيقات العملية والإشكاليات القانونية للعربون، حيث سيخصص الفرع الأول للتطبيقات القضائية للعربون في المحاكم العراقية، وذلك من خلال استعراض وتحليل الأحكام والقرارات القضائية العراقية ذات الصلة، وتحديد الاتجاهات القضائية في تفسير وتطبيق أحكام العربون، والمشكلات العملية التي تظهر في التطبيق القضائي. في حين سيخصص الفرع الثاني من المبحث الثاني للإشكاليات القانونية واقتراحات لتطوير أحكام العربون، وذلك من خلال تحليل الإشكاليات القانونية والعملية الناجمة عن الغموض أو القصور في النصوص القانونية المنظمة للعربون، وتقديم مقترحات لتطوير وتعديل هذه الأحكام، واقتراح آليات قانونية أكثر وضوحًا وفعالية. وفي الخاتمة، سيتم تلخيص أهم نتائج البحث وتقديم توصيات عملية ومقترحات لتطوير الإطار القانوني للعربون في القانون المدني العراقي. وأخيرًا، سيتم إعداد قائمة شاملة بالمصادر والمراجع التي تم الاعتماد عليها في البحث.

المطلب الاول

الإطار المفاهيمي والقانوني للعربون

المطلب الاول

الإطار المفاهيمي والقانوني للعربون

العربون هو مبلغ من المال يدفعه أحد المتعاقدين (عادة المشتري أو المستأجر) إلى الطرف الآخر (البائع أو المؤجر) عند إبرام العقد. يعتبر هذا المبلغ بمثابة اما دليل على إبرام العقد , تقديم العربون يؤكد على وجود اتفاق بين الطرفين ويدل على أن العقد قد انعقد فعلاً. او علامة على جدية المتعاقد , دفع العربون يعكس رغبة الطرف الدافع في الالتزام بالعقد وإتمامه، ويظهر جديته في التعاقد. او في الغالب يكون جزء من الثمن , في معظم الحالات، يُحتسب العربون كجزء من الثمن الإجمالي للعقد إذا تم تنفيذه بنجاح.

الفرع الأول

مفهوم العربون وطبيعته القانونية

اولا : مفهوم العربون

العربون في القانون المدني العراقي هو مبلغ مالي يُدفع عند توقيع العقد، يعمل كعلامة على جدية الطرفين في إتمام الاتفاق. تخيل الأمر كإشارة قوية بأن كلا الطرفين ملتزم بما تم الاتفاق عليه. هذا المبلغ، الذي يُدفع مقدمًا، يمكن أن يكون له طبيعتان أساسيتان بحسب اتفاق الأطراف. في الحالة الأولى، يُعتبر العربون جزءًا من المبلغ الإجمالي المستحق، فإذا تم كل شيء كما هو مخطط له، يتم خصم هذا المبلغ من الدفعة النهائية. أما في الحالة الأخرى، يأخذ العربون دورًا مختلفًا تمامًا، حيث يُصبح بمثابة ثمن لحق الانسحاب من العقد. بمعنى آخر، إذا أراد الطرف الذي دفع العربون التراجع عن الصفقة، فإنه يخسر هذا المبلغ كتعويض للطرف الآخر. وبالمقابل، إذا كان الطرف الذي استلم العربون هو من يريد التراجع، فعليه أن يدفع ضعف مبلغ العربون كتعويض للطرف الأول. الأهم في تحديد أي من هاتين الطبيعتين للعربون هو نية الأطراف عند التعاقد، فالاتفاق الواضح والصريح بينهما هو الذي يُحدد ما إذا كان العربون مجرد دليل على الجدية وجزء من الثمن، أم أنه ثمن لخيار العدول عن العقد. فهم هذه الطبيعة المزدوجة للعربون ضروري لتجنب المشاكل والخلافات القانونية وضمان حقوق جميع الأطراف في المعاملات المختلفة.[2]

[2] Ghafel, T., & Majeed, R. (2021). العربون بين المتعاقدين. Kufa Journal of Arts, 49(1), 29-42.

ثانياً: الطبيعة القانونية للعربون في القانون المدني العراقي

في القانون المدني العراقي، لا يتم تعريف العربون بشكل صريح في نص المادة 159، ولكن يمكن استخلاص طبيعته القانونية من خلال فهم آثار العربون كما وردت في هذه المادة وتفسيرات الفقه والقضاء. الطبيعة القانونية للعربون في القانون المدني العراقي تتسم بخصائص فريدة تجعلها أداة قانونية متميزة في المعاملات. يمكن تلخيص هذه الطبيعة في النقاط التالية:[3]

1. **العربون كـ "شرط" في العقد وليس عقدًا مستقلاً:** في القانون المدني العراقي، لا يُنظر إلى اتفاق العربون على أنه عقد منفصل بذاته، بل هو **شرط أو بند** يُضاف إلى العقد الأصلي بين الطرفين. بمعنى آخر، لا يمكن أن يوجد "عقد عربون" قائمًا بذاته بمعزل عن عقد أساسي (مثل عقد بيع، إيجار، مقاولة، إلخ). وجود العربون يعتمد دائمًا على وجود عقد أصلي يربط الطرفين.

2. **العربون ذو طبيعة مالية:** جوهر العربون يكمن في كونه مبلغًا من المال. هذه الطبيعة المالية هي أساس وظيفته كضمان أو كجزاء. لا يمكن أن يكون العربون شيئًا آخر غير مبلغ نقدي يُدفع من طرف إلى آخر.

3. **العربون ليس ركنًا من أركان العقد الأصلي:** على الرغم من أهمية العربون في بعض المعاملات، إلا أنه لا يُعتبر **ركنًا أساسيًا لانعقاد العقد** في القانون العراقي. يمكن للعقد أن يكون صحيحًا ومنتجًا لآثاره القانونية حتى في غياب شرط العربون. إضافة شرط العربون إلى العقد هو أمر **اختياري** يعود لاتفاق الطرفين ورغبتهما في تعزيز الالتزام أو منح خيار العدول.

4. **الوظيفة المزدوجة للعربون:** تكمن الطبيعة القانونية المميزة للعربون في **وظيفته المزدوجة المحتملة**. يمكن أن يؤدي العربون وظيفتين رئيسيتين، وقد تتداخل هاتان الوظيفتان أو تكون إحداهما هي الغالبة بحسب ما يتفق عليه الطرفان ويستشف من ظروف التعاقد:

   - **الوظيفة التأكيدية (الإثباتية):** في هذه الوظيفة، يعمل العربون كـ **دليل على إبرام العقد** و**تأكيد لجدية** الطرف الذي دفعه في الالتزام ببنود العقد. هو بمثابة علامة ملموسة على بداية علاقة تعاقدية جدية. في هذه الحالة، إذا تم تنفيذ العقد، يُحتسب العربون كجزء من الثمن الإجمالي.

[3] شبر, محمد عبد الاله موسى, حمد, & مروان عضيد عزت. (2024). التعاقد بالعربون في القانون المدني العراقي دراسة مقارنة. المداد, 13(3), 24-40.

- **الوظيفة الجزائية (خيار العدول):** هنا، يتحول العربون إلى **مقابل مالي** يُدفع لمنح أحد الطرفين أو كليهما **حق العدول عن العقد**. في هذه الحالة، يُصبح العربون بمثابة "ثمن" لخيار الانسحاب من الالتزام التعاقدي. إذا تم العدول، يخسر دافع العربون المبلغ المدفوع أو يدفع مستلم العربون ضعفه، بحسب من يختار العدول.

5. **تحديد الطبيعة القانونية للعربون يعتمد على نية الأطراف:** المعيار الأساسي لتحديد ما إذا كان العربون ذا طبيعة تأكيدية أم جزائية في القانون العراقي هو **نية الأطراف المتعاقدة**. القانون المدني العراقي، في المادة 159، يترك الباب مفتوحًا لتفسير نية الأطراف. عند النزاع، يعود الأمر إلى القضاء لتقدير هذه النية من خلال:

- **صياغة بند العربون في العقد:** هل استخدمت عبارات صريحة تدل على حق العدول وجزاءه؟ أم أن الصياغة تشير فقط إلى كونه جزءًا من الثمن ودليلًا على الجدية؟
- **ظروف التعاقد وملابساته:** طبيعة العقد، الأعراف التجارية السائدة في نوع المعاملة، أي أدلة أو قرائن أخرى قد تكشف عن النية الحقيقية للطرفين.
- **التفسير القضائي والفقهي:** الاجتهادات القضائية والفقه القانوني العراقي يلعبان دورًا هامًا في تفسير المادة 159 وتحديد المعايير التي يعتمدها القضاء في التمييز بين أنواع العربون.

6. **المرجعية القانونية: المادة 159 من القانون المدني العراقي:** الإطار القانوني للعربون في القانون المدني العراقي يستند بشكل رئيسي إلى **المادة 159** وما يليها. هذه المواد تحدد بعض الأحكام الأساسية المتعلقة بدفع العربون، استرداده، وآثاره في حالتي تنفيذ العقد أو فسخه. ومع ذلك، يبقى التفسير القضائي والفقهي ضروريًا لفهم التفاصيل وتطبيق القانون على الحالات العملية المختلفة.

الطبيعة القانونية للعربون في القانون المدني العراقي هي طبيعة **مرنة ومزدوجة**. فهو ليس مجرد مبلغ مالي، بل هو شرط في العقد يحمل وظيفة قانونية هامة، تتراوح بين كونه دليلًا على الجدية وجزءًا من الثمن، أو كونه ثمنًا لخيار العدول عن العقد. تحديد هذه الطبيعة يعتمد بشكل أساسي على **نية الأطراف** المتعاقدة التي يتم استخلاصها من العقد وظروفه، مع الأخذ في الاعتبار التفسيرات القضائية والفقهية للقانون المدني العراقي.

الفرع الثاني

أنواع العربون في القانون المدني العراقي

في القانون المدني العراقي، يُمكن تمييز نوعين رئيسيين للعربون، وذلك بناءً على وظيفتهما والآثار القانونية المترتبة عليهما، مع التأكيد على أن القانون العراقي لا يُسمي هذه الأنواع بشكل صريح، وإنما يتم استخلاصها من تفسير النصوص القانونية والفقه والقضاء. هذان النوعان هما:

1. العربون التأكيدي (عربون الإثبات):

- **الوظيفة الأساسية:** يُعتبر العربون التأكيدي بمثابة **دليل قاطع على إبرام العقد** و**تأكيد لجدية** الطرفين في الالتزام ببنوده. إنه علامة ملموسة على وجود اتفاق حقيقي ورغبة صادقة في إتمام الصفقة. وظيفته الأساسية هي **تأكيد** التعاقد وإثبات وجوده.
- **الأثر القانوني:**
  - **في حالة تنفيذ العقد:** إذا تم تنفيذ العقد الأصلي بنجاح وسارت الأمور كما هو مخطط لها، يُحتسب مبلغ العربون التأكيدي **جزءًا من الثمن الإجمالي** المتفق عليه. بمعنى آخر، يتم خصم مبلغ العربون من المبلغ النهائي الذي يجب على الطرف الدافع للعربون (عادة المشتري أو المستأجر) دفعه.
  - **في حالة العدول عن العقد (الإخلال بالالتزام):** إذا نكص أحد الطرفين عن إتمام العقد بعد دفع العربون التأكيدي، فإن القانون المدني العراقي لا يمنح الطرف الآخر الحق في الاحتفاظ بالعربون كتعويض تلقائي وجزافي. في هذه الحالة، **تُطبق القواعد العامة للإخلال بالالتزامات التعاقدية** المنصوص عليها في القانون المدني. يحق للطرف المتضرر من عدم التنفيذ أن يطالب بالتعويض عن **الضرر الفعلي** الذي لحق به نتيجة إخلال الطرف الآخر بالتزامه، مع **إثبات هذا الضرر** أمام المحكمة. العربون في هذه الحالة **لا يُعتبر تعويضًا محددًا مسبقًا** عن العدول، وإنما هو جزء من الثمن يُخصم عند التنفيذ، وفي حالة عدم التنفيذ، يُرجع إلى القواعد العامة للتعويض.[4]

[4] السيف, ع. ب. ص., & عبدالله بن صالح. (2016). بيع العربون (حكمه–تكييفه–مسائل مستجدة وعلاقتها به). مجلة الدراسات العربية, 34(2), 1047-1082.

2. العربون الجزائي (عربون الخيار أو عربون العدول):

- **الوظيفة الأساسية:** يختلف العربون الجزائي عن التأكيدي في وظيفته، حيث يُقصد به أساسًا **منح أحد الطرفين أو كليهما الحق في العدول عن العقد** خلال فترة زمنية محددة أو بشكل مطلق، مقابل تحمل **جزاء مالي متفق عليه مسبقًا**. إنه بمثابة "ثمن" يُدفع مقابل الحصول على خيار الانسحاب من الالتزام التعاقدي دون الحاجة إلى تبرير أو إثبات ضرر.
- **الأثر القانوني:**
  - **إذا عدل الطرف الذي دفع العربون:** في حالة العربون الجزائي، إذا اختار الطرف الذي دفع العربون **العدول عن العقد**، فإنه **يخسر مبلغ العربون المدفوع بالكامل**. يحتفظ الطرف الآخر بمبلغ العربون **كجزاء متفق عليه للعدول**، ولا يحق للطرف العادل استرداد العربون. بمجرد العدول وخسارة العربون، يتحرر الطرفان من الالتزام بإتمام العقد.
  - **إذا عدل الطرف الذي استلم العربون:** إذا كان الحق في العدول ممنوحًا للطرف الذي **استلم العربون**، واختار هذا الطرف العدول، فإنه يلتزم **بدفع ضعف مبلغ العربون** للطرف الآخر. دفع ضعف العربون هو الجزاء المتفق عليه للعدول من جانب مستلم العربون. وبمجرد دفع الضعف، يتحرر الطرفان من الالتزام بالعقد.
- **شرط أساسي لاعتبار العربون جزائيًا:** لكي يُعتبر العربون جزائيًا في القانون العراقي، يجب أن يكون هناك **اتفاق صريح وواضح لا لبس فيه بين الطرفين** في العقد، يُشير بوضوح إلى أن العربون هو **جزاء العدول**، وأن لكل طرف الحق في الانسحاب من العقد مقابل هذا الجزاء المالي المحدد (خسارة العربون أو دفع ضعفه). **النية في أن يكون العربون جزائيًا يجب أن تكون مُثبتة بشكل قاطع في العقد**. إذا لم يكن هناك اتفاق صريح، يُفسر العربون في الأصل على أنه **عربون تأكيدي**.

كيفية التمييز بين النوعين في القانون المدني العراقي:

التمييز بين العربون التأكيدي والجزائي في القانون المدني العراقي يعتمد على عدة عوامل، أهمها:

1. **صياغة بند العربون في العقد:** الكلمات والعبارات المستخدمة في بند العربون في العقد لها دلالة كبيرة. إذا كان البند يشير صراحة إلى "حق العدول"، "خيار الانسحاب"، "جزاء

العدول"، "خسارة العربون كتعويض عن العدول"، أو "دفع ضعف العربون في حالة العدول من طرف المستلم"، فهذه مؤشرات قوية على أن العربون **جزائي**. أما إذا كانت الصياغة بسيطة وتشير فقط إلى أن المبلغ "عربون" أو "دفعة مقدمة" أو "جزء من الثمن"، دون ذكر حق العدول أو الجزاء، فمن المرجح أن يُفسر العربون على أنه **تأكيدي**.[5]

2. **نية الأطراف المتعاقدة:** إذا كان هناك نزاع قضائي حول طبيعة العربون، فإن المحكمة ستسعى إلى **استكشاف نية الأطراف** وقت التعاقد. قد يتم الاستعانة بـ:
   - **الأدلة الكتابية:** مثل العقود والمراسلات المتبادلة بين الطرفين.
   - **شهادة الشهود:** إذا كان هناك شهود على المفاوضات والاتفاقات التي سبقت إبرام العقد.
   - **قرائن الأحوال:** مثل طبيعة المعاملة، قيمة العقد، الأعراف التجارية السائدة في نوع المعاملة، وغيرها من الظروف المحيطة بالتعاقد.
3. **التفسير القضائي والفقهي:** في حالة الغموض أو عدم وجود اتفاق صريح، يميل **التفسير القضائي والفقهي في القانون العراقي إلى تغليب الأصل العام، وهو اعتبار العربون عربونًا تأكيديًا وجزءًا من الثمن**، ما لم يثبت بشكل قاطع أن نية الطرفين اتجهت صراحة إلى جعله عربونًا جزائيًا يمنح خيار العدول. **الشك يُفسر لصالح النوع الأقل تقييدًا للحرية التعاقدية، وهو العربون التأكيدي.**

[5]) .Syahron, S. (2008). تنفيذ دفع العربون في بيع المرابحة دراسة حالة في المصرف الشرعي ماندیري سولو عام (٢٠٠٧) (Doctoral dissertation, Universitas Darussalam Gontor).

ما هو الفرق بين الشرط الجزائي والعربون ؟

العربون	**الشرط الجزائي** (التعويض الاتفاقي)
1. اما يدفع كدليل على ان العقد اصبح بات لا يجوز الرجوع عنه او يدفع كجزاء للعدول عن العقد. 2. العربون يدفع في حالة النكول عن تنفيذ العقد حتى لو لم يصاب الطرف الاخر بضرر(اذا دفع العربون كوسيلة لجزاء العدول عن العقد). 3. العربون يعتبر تنفيذا جزئيا للعقد يجب استكمال تنفيذه اذا دفع كوسيلة لضمان التنفيذ. 4. ليس للقاضي سلطه تقديرية في مقدار العربون فيحكم به كما هو متفق علية في العقد .	1. يدفع كتعويض عن الضرر الذي يصاب به الدائن. 2. يجب ان يكون هناك ضرر حتى يدفع الشرط الجزائي لأنه نوع من انواع التعويض يدور مع الضرر وجودا وعدما وقوة وضعف. 3. التزام تبعي للالتزام الاصلي فاذا كان الالتزام الاصلي صحيحا كان الشرط الجزائي صحيحا والا كان الشرط الجزائي باطلا اذا كان الالتزام الاصلي (باطلا). 4. للقاضي سلطة تقديرية في رفع الشرط الجزائي او خفضه اذا كان هناك مبررا (انقاص او زيادة) مقدار الشرط الجزائي حسب الاحوال. اذا كان مبالغا فيه.

التمييز بين العربون التأكيدي والجزائي في القانون المدني العراقي هو أمر دقيق يعتمد على فهم **وظيفة العربون المقصودة** من قبل الأطراف. العربون التأكيدي هو دليل على الجدية وجزء من الثمن، بينما العربون الجزائي هو ثمن لخيار العدول. لتجنب النزاعات، من الضروري **الصياغة الواضحة والصريحة لبند العربون في العقد،** مع تحديد نوعه وآثاره بشكل لا لبس فيه، مع الأخذ في الاعتبار أن **الأصل في القانون العراقي هو اعتبار العربون تأكيديًا ما لم يثبت العكس صراحة.**[6]

[6] عبد الهادي, أ. د. ص. م., & أ. د/صالح محمد. (1996). حكم الشريعة والقانون في نظام بيع العربون. مجلة البحوث الفقهية والقانونية, 9(11), 154-34.

المطلب الثاني

التطبيقات العملية والإشكاليات القانونية للعربون

المطلب الثاني

التطبيقات العملية والإشكاليات القانونية للعربون

يُعدّ العربون أداة قانونية ذات حضور واسع في مختلف جوانب الحياة العملية في العراق، حيث يظهر استخدامه جليًا في **المعاملات العقارية** كالبيع والإيجار، و**الاتفاقات التجارية** المتنوعة، وحتى في **عقود الخدمات والمقاولات**. فهو يمثل آلية شائعة لتعزيز الثقة بين الأطراف المتعاقدة وضمان جدية الالتزامات المتبادلة. إلا أن هذا الاستخدام الواسع للعربون في الواقع العملي لا يخلو من **إشكاليات قانونية** تظهر عند التطبيق. فقد تنشأ **نزاعات حول طبيعة العربون** ذاته، هل هو تأكيدي أم جزائي؟ وما هي **الآثار القانونية المترتبة على العدول عن العقد؟** وكيف تتعامل **المحاكم العراقية** مع هذه النزاعات؟ هذه التساؤلات وغيرها تبرز الحاجة إلى فهم أعمق للتطبيقات العملية للعربون والإشكاليات القانونية التي قد تترتب عليها في القانون المدني العراقي.[7]

الفرع الأول

التطبيقات القضائية للعربون في المحاكم العراقية

في المحاكم العراقية، تتجلى التطبيقات القضائية للعربون كمرجع حاسم في فض النزاعات التي تنشأ بين أطراف العقود، حيث يضطلع القضاء بدور محوري في تفسير وتطبيق النصوص القانونية المنظمة للعربون في القانون المدني العراقي، وخاصة المادة 159 وما يليها. عندما يُعرض نزاع متعلق بالعربون أمام القضاء، يكون التحدي الأكبر أمام المحكمة هو تحديد الطبيعة القانونية للعربون المتنازع عليه، هل هو عربون تأكيدي بسيط يُعد جزءًا من الثمن، أم أنه عربون جزائي يمنح خيار العدول عن العقد مقابل جزاء مالي؟ ولتحقيق هذا التحديد، تعتمد المحاكم العراقية على عدة معايير، يأتي في مقدمتها صياغة بند العربون في العقد ذاته. فإذا كان العقد واضحًا وصريحًا في تحديد نوع العربون وآثاره، فإن المحكمة تلتزم بتطبيق ما اتفق عليه الطرفان، احترامًا لمبدأ سلطان الإرادة. إلا أنه في كثير من الأحيان، قد يكون بند العربون في العقد غامضًا أو ناقصًا، وهنا يبرز دور القضاء في استكشاف نية الأطراف المتعاقدة من خلال القرائن والظروف المحيطة بالتعاقد، والأعراف التجارية السائدة في نوع المعاملة، وحتى أقوال الشهود إن وجدت. وبناءً على

[7] عبد الهادي, أ. د. ص. م., & أ. د/صالح محمد. (1996). حكم الشريعة والقانون في نظام بيع العربون. مجلة البحوث الفقهية والقانونية, 9(11), 154-34.

هذا التفسير، تُصدر المحكمة حكمها بتحديد حقوق والتزامات كل طرف في ضوء نوع العربون الذي تم تحديده، سواء كان ذلك بإلزام الطرف المخل بدفع التعويض وفقًا للقواعد العامة في حالة العربون التأكيدي، أو بتطبيق الجزاء المتفق عليه صراحة في حالة العربون الجزائي، سواء بخسارة العربون المدفوع أو بدفع ضعفه. وهكذا، يتبين أن التطبيقات القضائية للعربون في العراق تُشكل مصدرًا أساسيًا لفهم كيفية عمل هذا النظام القانوني في الواقع العملي، وتوضح الدور الهام للقضاء في تحقيق العدالة التعاقدية في ضوء النصوص القانونية القائمة.[8]

التفسير القضائي للعربون في المحاكم العراقية

تضطلع المحاكم العراقية بدور حاسم في حل النزاعات المتعلقة بالعربون، وذلك بشكل أساسي من خلال تفسير وتطبيق المادة 159 من القانون المدني العراقي. يكمن التحدي الرئيسي أمام القضاء في تحديد الطبيعة القانونية للعربون في كل قضية: هل هو مجرد عربون تأكيدي يعمل كجزء من الثمن، أم أنه عربون جزائي يعمل كمقابل لخيار الانسحاب من العقد؟ ولمعالجة هذا الأمر، تعتمد المحاكم العراقية على عدة معايير:

1. صياغة العقد كمؤشر أساسي:

- **وضوح الشروط التعاقدية:** تولي المحاكم أهمية قصوى للصياغة الصريحة لبند العربون داخل العقد. فإذا كان العقد يحدد بوضوح طبيعة وآثار العربون، فإن المحكمة تلتزم عمومًا بتطبيق اتفاق الطرفين استنادًا إلى مبدأ سلطان الإرادة.
- **التسمية الصريحة للنوع:** إذا كان العقد ينص صراحة على ما إذا كان العربون "تأكيديًا" أو "جزائيًا"، أو يستخدم لغة تشير بوضوح إلى "حق الانسحاب" و "الجزاء" المرتبط به، فمن المرجح أن تحترم المحاكم هذه التسمية الصريحة.

2. التحقق من نية الأطراف المتعاقدة:

عندما يفتقر العقد إلى الوضوح أو يكون غامضًا بشأن طبيعة العربون، تسعى المحاكم العراقية لتحديد نية الأطراف في وقت التعاقد. ولتحقيق ذلك، تنظر المحاكم في:

[8] أقلوشي, & فتيحة. (2009) .العربون (Doctoral dissertation, جامعة الجزائر1. كلية الحقوق

- **ظروف العقد:** تدرس المحاكم السياق المحيط بالعقد، بما في ذلك طبيعة المعاملة، وقيمة العقد، والأعراف التجارية السائدة في هذا النوع من الاتفاق.
- **الأدلة والشهادات:** قد تنظر المحاكم في الأدلة الكتابية مثل المراسلات المتبادلة، وشهادات الشهود المتعلقة بالمفاوضات والاتفاقات التي سبقت إبرام العقد لفهم نوايا الأطراف.
- **المبادئ التفسيرية:** في حالات الغموض، تميل المحاكم العراقية إلى تفسير العربون على أنه **تأكيدي** (جزء من الثمن ودليل على الجدية) ما لم يكن هناك دليل قاطع على خلاف ذلك يوضح نية واضحة في جعله **جزائيًا** (خيار للانسحاب). غالبًا ما يوجه مبدأ تفسير الشك لصالح الحرية التعاقدية الأقل تقييدًا هذا النهج.

3. أمثلة ومبادئ من نتائج البحث:

- **المادة 92 الفقرة 2 من القانون المدني العراقي:** تشير إحدى نتائج البحث صراحةً إلى المادة 92 الفقرة 2، التي تسمح بالاتفاق على خلاف التفسير الافتراضي للعربون. وهذا يسلط الضوء على الحرية التعاقدية في النص على أن العربون يعمل كجزاء للعدول.
    - " استنادا الى نص الفقرة (2) من المادة (92) من القانون المدني العراقي مانصها : ((فإذا اتفق المتعاقدان على ان العربون جزاء للعدول عن العقد كان لكل منهما حق العدول، فان عدل من دفع العربون وجب عليه تركه وان عدل من قبضه رده مضاعفاً))"
- **التمييز عن الشرط الجزائي:** يميز أحد المقتطفات العربون عن الشرط الجزائي، مشيرًا إلى أن العربون يُدفع عند التعاقد ويعمل كضمان لتنفيذ العقد ومقابل للعدول. في المقابل، يُشترط الشرط الجزائي في العقد كجزاء للإخلال بالعقد ولا يُدفع إلا عند الإخلال. هذا التمييز حاسم في فهم الطبيعة والتطبيق المحدد للعربون المتميز عن الشروط الجزائية العامة.
    - "وبذلك، يتميّز العربون عن البند الجزائي من عدة جوانب، أهمها: العربون هو مال يدفع عند التعاقد، ويكون ضماناً لتنفيذ العقد، ومقابلاً للعدول في حال ممارسته. أما البند الجزائي فهو يدون في العقد ليكون جزاء الاخلال بتنفيذه، ولا يدفع إلا عند الاخلال بالموجبات العقدية المتفق عليها."

- **الإلزامية حتى بدون ضرر:** يؤكد مصدر آخر على أن العربون مُلزم للطرف الذي يرغب في العدول عن التعاقد حتى لو لم يلحق الطرف الآخر أي ضرر بسبب ذلك. وهذا يبرز الطبيعة المتفق عليها للعربون كآلية للانسحاب مع عواقب محددة مسبقًا، بغض النظر عن الضرر الفعلي.
    - "العربون ملزم لمن يريد العدول عن التعاقد ولو لم يصب الطرف الاخر ايما ضرر بسبب ذلك."
- **لا تعويض إضافي بخلاف العربون (عمومًا):** تشير إحدى نتائج البحث إلى أن العربون لا يعتبر عمومًا تعويضًا عن الأضرار الناتجة عن العدول، بل هو جزاء متفق عليه مسبقًا للعدول نفسه. ومع ذلك، تشير أيضًا إلى أن القاضي *قد* يحكم بتعويض إضافي بخلاف مبلغ العربون في حالة وقوع ضرر ناجم عن سوء نية، استنادًا إلى مبادئ المسؤولية التعاقدية. يشير هذا إلى أنه في حين أن العربون يوفر نتيجة محددة للانسحاب، إلا أنه لا يستبعد بالضرورة المطالبات بتعويضات إضافية في حالات سوء النية.[9]
    - "فلا يعتبر رد العربون تعويضاً عن الضرر الذي أصاب الطرف الآخر من جراء العدول، فإن الالتزام موجود ومحدد المقدار حتى لو لم يترتب على العدول أي ضرر، وقد يحكم القاضي بتعويض علاوة على مبلغ العربون[2] في حال وقوع ضرر ناجم عن سوء نية المدين اعمالاً بأحكام المسئولية التعاقدية"

4. خلاصة التطبيقات القضائية:

باختصار، يشمل التطبيق القضائي للعربون في المحاكم العراقية:

- **إعطاء الأولوية للوضوح التعاقدي:** منح وزن كبير للصياغة الواضحة لبند العربون في العقد.
- **التفسير القائم على النية:** السعي لفهم نوايا الأطراف، خاصة عندما يكون العقد غامضًا، من خلال فحص الظروف والأدلة والأعراف التجارية.
- **الافتراض بالطبيعة التأكيدية:** في حالات الشك، تميل المحاكم إلى تفسير العربون على أنه تأكيدي ما لم يُشر دليل واضح إلى نية جزائية.

[9] شيهاني, سمير, ضريفي, & الصادق. (2017). اختلاف دلالة العربون وطبيعته القانونية وأثرهما على العلاقة التعاقدية.

- **إنفاذ العواقب المتفق عليها:** تطبيق العواقب المتفق عليها للعربون، سواء كان ذلك المصادرة أو الرد المضاعف أو التطبيق كجزء من الثمن.
- **احتمالية التعويض الإضافي:** مع أن العربون نفسه هو عادةً مدى التبعة المالية للانسحاب، تحتفظ المحاكم بسلطة منح تعويض إضافي في حالات سوء النية أو الأضرار المؤكدة التي تتجاوز مبلغ العربون، استنادًا إلى مبادئ المسؤولية التعاقدية العامة.

يقدم هذا التحليل نظرة عامة حول كيفية تعامل المحاكم العراقية مع نزاعات العربون. للحصول على مشورة قانونية محددة، يوصى دائمًا باستشارة متخصص قانوني عراقي.

الفرع الثاني

الإشكاليات القانونية

الإشكاليات القانونية المتعلقة بالعربون في القانون المدني العراقي تُعدّ جانبًا هامًا يستحق الدراسة والتحليل، وذلك لأنها تنعكس بشكل مباشر على التطبيق العملي لهذا النظام القانوني وتثير تحديات أمام الأطراف المتعاقدة والقضاء على حد سواء. يمكن تلخيص أهم هذه الإشكاليات في النقاط التالية:[10]

1. **الغموض والقصور في النصوص القانونية المنظمة:**

- **عدم وجود تعريف قانوني صريح للعربون:** القانون المدني العراقي، في المادة 159 وما يليها، لا يقدم تعريفًا واضحًا ومحددًا لمصطلح "العربون". هذا النقص في التعريف يترك الباب مفتوحًا للتفسيرات المتعددة ويجعل من الصعب تحديد الإطار الدقيق للعربون قانونًا.
- **عدم التمييز الصريح بين أنواع العربون:** لا يميز القانون العراقي بشكل صريح وواضح بين أنواع العربون المختلفة، خاصةً بين العربون التأكيدي والجزائي. المادة 159 تتناول العربون بشكل عام دون تفصيل لأنواعه وآثار كل نوع بشكل مستقل. هذا الغموض التشريعي يُعدّ من أبرز الإشكاليات، حيث يترك تحديد نوع العربون وآثاره للاجتهاد القضائي وتفسير نية الأطراف.

[10] سمير, شيهاني, الصادق, & ضريفي. (2017). اختلاف دلالة العربون وطبيعته القانونية وأثرهما على العلاقة التعاقدية. مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية, 3(2), 453-472.

- **إيجاز المادة 159 وعدم شموليتها:** المادة 159، وهي المادة الأساسية المنظمة للعربون، تعتبر موجزة وغير شاملة لكافة الجوانب المتعلقة بالعربون. فهي تركز بشكل أساسي على حالة العدول عن العقد، ولكنها لا تتناول بالتفصيل حالات أخرى مثل تنفيذ العقد، أو مصير العربون في حالات الفسخ أو البطلان، أو غيرها من التفاصيل الهامة.

2. **صعوبة تحديد نية الأطراف المتعاقدة:**

- **اعتماد التمييز بين أنواع العربون على النية:** كما ذكرنا، يعتمد التمييز بين العربون التأكيدي والجزائي بشكل كبير على "نية الأطراف" وقت التعاقد. إلا أن **إثبات هذه النية في الواقع العملي أمر صعب ومعقد**. فالنية أمر داخلي، وقد لا يتم التعبير عنها بشكل صريح وواضح في العقد.

- **غموض أو نقص صياغة بنود العربون في العقود:** في كثير من الأحيان، يتم إدراج شرط العربون في العقود بصياغة موجزة أو غامضة، لا تحدد بوضوح نوع العربون المقصود (تأكيدي أم جزائي) ولا تفصل آثاره بشكل دقيق. هذا النقص في الصياغة يجعل من الصعب على القضاء استخلاص نية الأطراف بشكل قاطع، ويزيد من احتمالية النزاعات.

- **الاعتماد على القرائن والظروف الخارجية:** عندما يكون العقد غامضًا، تضطر المحاكم إلى الاعتماد على القرائن والظروف الخارجية المحيطة بالتعاقد لاستنتاج نية الأطراف. هذا الأمر قد يكون **غير دقيق وغير موضوعي** في بعض الأحيان، وقد يؤدي إلى تفسيرات متباينة للعقود المتشابهة.[11]

3. **احتمالية التفسيرات القضائية والفقهية المتباينة:**

- **غياب اجتهاد قضائي موحد وواضح:** بسبب الغموض التشريعي وصعوبة تحديد نية الأطراف، قد تنشأ **تفسيرات قضائية متباينة** لأحكام العربون في المحاكم العراقية. قد تختلف المحاكم في معايير التمييز بين أنواع العربون وفي تطبيق آثار كل نوع، مما يؤدي إلى **عدم اليقين القانوني وعدم استقرار الأحكام**.

[11] السيف, ع. ب. ص., & عبدالله بن صالح. (2016). بيع العربون (حكمه–تكييفه–مسائل مستجدة وعلاقتها به). مجلة الدراسات العربية, 34(2), 1047-1082.

- **تضارب الآراء الفقهية:** قد يختلف الفقهاء القانونيون في تفسير المادة 159 وفي تحديد الطبيعة القانونية للعربون وأنواعه وآثاره. هذا التضارب الفقهي يعكس حالة الغموض التشريعي ويساهم في تعقيد المسألة.

4. **مشكلات عملية في المعاملات:**

- **نزاعات حول استرداد أو مصادرة العربون:** تنشأ العديد من النزاعات القضائية في العراق حول مسألة استرداد العربون المدفوع أو حق الطرف الآخر في مصادرته. يرجع جزء كبير من هذه النزاعات إلى عدم وضوح نوع العربون المتفق عليه وآثاره القانونية.

- **صعوبة تحديد التعويض المناسب في حالة العربون التأكيدي:** عندما يتم اعتبار العربون تأكيديًا ويحدث إخلال بالعقد، قد يكون من الصعب على الطرف المتضرر **إثبات الضرر الفعلي** الذي لحق به للمطالبة بالتعويض وفقًا للقواعد العامة. كما قد يكون هناك خلاف حول **مقدار التعويض** المناسب.

- **استغلال العربون الجزائي للعدول التعسفي:** في حالة العربون الجزائي، قد يلجأ أحد الطرفين إلى **استخدام حق العدول بشكل تعسفي** لمجرد دفع الجزاء المالي المتفق عليه، دون مراعاة لمصالح الطرف الآخر أو للظروف الاقتصادية المتغيرة. هذا قد يؤدي إلى عدم استقرار المعاملات وإلحاق الضرر بالأطراف حسنة النية.

5. **الحاجة إلى تطوير وتوضيح الإطار القانوني:**

- **تعديل أو توضيح المادة 159:** هناك حاجة إلى **تعديل أو توضيح المادة 159** من القانون المدني العراقي لإزالة الغموض والقصور التشريعي. يمكن أن يشمل ذلك إضافة تعريف واضح للعربون، والتمييز بشكل صريح بين أنواعه (التأكيدي والجزائي)، وتفصيل آثار كل نوع بشكل دقيق وشامل.

- **إصدار توجيهات قضائية أو مبادئ استرشادية:** يمكن للمحكمة التمييزية الاتحادية في العراق أن تلعب دورًا في توحيد التفسير القضائي لأحكام العربون من خلال إصدار **توجيهات قضائية أو مبادئ استرشادية** للمحاكم الأدنى درجة، تحدد معايير واضحة للتمييز بين أنواع العربون وتطبيق أحكامه.

- **توعية المتعاقدين والممارسين القانونيين:** هناك حاجة إلى **توعية المتعاقدين والممارسين القانونيين** بأهمية الصياغة الواضحة لبنود العربون في العقود، وضرورة تحديد نوع العربون المقصود وآثاره بشكل صريح، لتجنب النزاعات المستقبلية.

الإشكاليات القانونية للعربون في القانون المدني العراقي تتمحور حول **الغموض التشريعي، وصعوبة تحديد نية الأطراف، واحتمالية التفسيرات المتباينة، والمشكلات العملية في المعاملات**. هذه الإشكاليات تستدعي الحاجة إلى **تطوير وتوضيح الإطار القانوني للعربون**، سواء من خلال تعديل التشريعات أو الاجتهاد القضائي أو التوعية القانونية، بهدف تحقيق قدر أكبر من **الوضوح واليقين القانوني** في هذا المجال، وتجنب النزاعات وحماية حقوق الأطراف المتعاقدة بشكل أفضل.[12]

[12] شيهاني, سمير, ضريفي, & الصادق. (2017). اختلاف دلالة العربون وطبيعته القانونية وأثرهما على العلاقة التعاقدية.

الخاتمة

أهم النتائج والتوصيات

أهم النتائج والتوصيات

أهم النتائج

1. **قصور وغموض النصوص القانونية الحالية** :سيؤكد البحث على أن القانون المدني العراقي، وخاصة المادة 159، يعاني من قصور وغموض في تنظيم أحكام العربون، حيث يفتقر إلى تعريف قانوني صريح للعربون، ولا يميز بشكل واضح بين أنواعه المختلفة (التأكيدي والجزائي)، مما يخلق حالة من عدم اليقين القانوني.

2. **صعوبة تحديد نية الأطراف كمعيار للتمييز** :سيكشف البحث عن التحديات العملية التي تواجه القضاء العراقي في تحديد "نية الأطراف" المتعاقدة عند نشوء النزاعات حول العربون، وذلك بسبب غموض الصياغة العقدية وعدم وجود معايير قانونية واضحة للتمييز بين أنواع العربون، مما يؤدي إلى صعوبة في تطبيق القانون بشكل موحد وعادل.

3. **تباين التطبيقات القضائية** :سيتوصل البحث إلى وجود تباين في التطبيقات القضائية لأحكام العربون في المحاكم العراقية، نتيجة للغموض التشريعي وصعوبة تحديد نية الأطراف، مما يؤثر على استقرار الأحكام القضائية ويزيد من احتمالية النزاعات.

4. **أهمية التمييز بين العربون التأكيدي والجزائي** :سيؤكد البحث على الأهمية العملية والقانونية للتمييز الدقيق بين العربون التأكيدي والعربون الجزائي، نظرًا للاختلاف الكبير في الآثار القانونية المترتبة على كل نوع، وضرورة توفير معايير واضحة لهذا التمييز.

5. **إمكانية الاستفادة من التجارب المقارنة** :سيُظهر البحث أن الأنظمة القانونية المقارنة (مثل القانون المصري والفرنسي) تقدم نماذج أكثر تفصيلاً ووضوحًا في تنظيم أحكام العربون وأنواعه، مما يوفر إمكانية للاستفادة من هذه التجارب في تطوير القانون العراقي.

أهم التوصيات

1. **تعديل تشريعي للمادة 159 من القانون المدني العراقي**: يوصي البحث بضرورة إجراء تعديل تشريعي للمادة 159 من القانون المدني العراقي، بهدف إزالة الغموض والقصور التشريعي، وذلك من خلال:

   - إضافة تعريف قانوني صريح للعربون: يحدد مفهومه وأركانه وخصائصه الأساسية.
   - التنصيص صراحة على أنواع العربون: التمييز بوضوح بين العربون التأكيدي والعربون الجزائي في النص القانوني.
   - تحديد الآثار القانونية لكل نوع بشكل مفصل: توضيح آثار العربون التأكيدي في حالة التنفيذ والعدول، وتفصيل آثار العربون الجزائي في حالة عدول دافع العربون ومستلمه.
   - وضع معايير واضحة للتمييز بين النوعين: تضمين النص القانوني معايير محددة وواضحة تساعد القضاء والمتعاقدين على التمييز بين العربون التأكيدي والجزائي.

2. **إصدار توجيهات قضائية ومبادئ استرشادية**: يوصي البحث بأن تقوم المحكمة التمييزية الاتحادية في العراق بإصدار توجيهات قضائية ومبادئ استرشادية للمحاكم الأدنى درجة، بهدف توحيد التفسير القضائي لأحكام العربون، وتقديم معايير واضحة ومفصلة للتمييز بين أنواع العربون وتطبيق أحكامه بشكل موحد وعادل.

3. **توعية وتثقيف قانوني للمتعاقدين والممارسين**: يوصي البحث بتكثيف جهود التوعية والتثقيف القانوني للمتعاقدين (الأفراد والشركات) والممارسين القانونيين (القضاة والمحامين والمستشارين)، بأهمية الصياغة الواضحة لبنود العربون في العقود، وضرورة تحديد نوع العربون المقصود وآثاره بشكل صريح، لتجنب النزاعات المستقبلية. يمكن أن يشمل ذلك تنظيم ورش عمل، ندوات، نشر كتيبات ومطويات توعوية، واستخدام وسائل الإعلام المختلفة.

4. **الاستفادة من التجارب التشريعية المقارنة**: يوصي البحث بالاستفادة من التجارب التشريعية للدول الأخرى التي لديها أنظمة قانونية متطورة في مجال تنظيم العربون (مثل مصر

وفرنسا)، وذلك للاسترشاد بها عند تعديل القانون العراقي، وتبني أفضل الممارسات والمعايير الدولية في هذا المجال.

5. **تشجيع البحث العلمي القانوني المستمر**: يوصي البحث بتشجيع المزيد من الدراسات والأبحاث العلمية المتخصصة في مجال القانون المدني العراقي بشكل عام، وفي موضوع العربون بشكل خاص، بهدف إثراء الفقه القانوني العراقي، وتطوير المعرفة القانونية، وتقديم حلول عملية للإشكاليات القانونية القائمة.

تهدف هذه النتائج والتوصيات إلى المساهمة في تطوير الإطار القانوني للعربون في القانون المدني العراقي، وتحقيق قدر أكبر من الوضوح واليقين القانوني، وتجنب النزاعات، وحماية حقوق الأطراف المتعاقدة، ودعم استقرار المعاملات في العراق.

المصادر

1. Ghafel, T., & Majeed, R. (2021). العربون بين المتعاقدين. Kufa Journal of Arts, 1(49), 29-42.
2. Kajje, A., & Kajje, F. (2020). حكم بيع العربون. Ağrı İslami İlimler Dergisi, 177-187.
3. Syahron, S. (2008). تنفيذ دفع العربون في بيع المرابحة دراسة حالة في المصرف الشرعي مانديري سولو عام (٢٠٠٧) (Doctoral dissertation, Universitas Darussalam Gontor).
4. أقلوشي, & فتيحة. (2009). العربون. (Doctoral dissertation, جامعة الجزائر1. كلية الحقوق)
5. حازم عبدالكريم خ. (2022). العربون وضماناته في البيع والشراء. Journal of The Iraqi University, 54(2).
6. سمير, شيهاني, الصادق & ,ضريفي. (2017). اختلاف دلالة العربون وطبيعته القانونية وأثرهما على العلاقة التعاقدية .مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية, 3(2), 453-472.
7. السيف, ع. ب. ص & .,عبدالله بن صالح. (2016). بيع العربون (حكمه–تكييفه–مسائل مستجدة وعلاقتها به .(مجلة الدراسات العربية, 34(2), 1047-1082.
8. شبر, محمد عبد الاله موسى, حمد, & مروان عضيد عزت. (2024). التعاقد بالعربون في القانون المدني العراقي دراسة مقارنة. المداد, 13(3), 24-40.
9. شيهاني, سمير, ضريفي & ,الصادق. (2017). اختلاف دلالة العربون وطبيعته القانونية وأثرهما على العلاقة التعاقدية.
10. عبد الهادي, أ. د. ص. م & .,أ. د/صالح محمد. (1996). حكم الشريعة والقانون في نظام بيع العربون .*مجلة البحوث الفقهية والقانونية*, *9*(11), 34-154.